المحاضرة الخامسة
الأستراتيجية المعتمدة على التنمية الصناعية

ان التصنيع يمثل عملية تحويل المواد الأولية الى سلع مصنعة استهلاكية وانتاجية ، ويعد التصنيع شرط ضروري للتنمية ، وفي الوقت نفسه هو مرافق لعملية التنمية الأقتصادية فلا توجد تنمية اقتصادية دون تحقيق تصنيع ، وذلك لأن القطاع الصناعي قطاع ديناميكي (حركي) يحفز على تطوير العديد من القطاعات ويحقق العديد من المنافع .

أولآ : مساهمة الصناعة في التنمية الأقتصادية : تكمن مساهمة الصناعة في التنمية الأقتصادية في العوامل الآتية :

١- تصنيع المواد الأولية الزراعية :

يعتمد القطاع الصناعي في انتاجه للعديد من السلع الصناعية على المواد الأولية الزراعية ، ولاسيما الصناعات الغذائية وصناعة النسيج ، لذلك فأن تطوير القطاع الصناعي في أي بلد يعتمد على المحاصيل الزراعية المختلفة وتحويلها الى منتجات مصنعة ، ومن هنا فأن الصناعة تعمل على تصريف الأنتاج الزراعي وتأمين السوق له من جهة ، وزيادة قيمة المواد الأولية عند تحويلها الى منتجات نهائية والأستفادة من القيمة المضافة داخل الأقتصاد الوطني .

٢- توفير مستلزمات الأنتاج للقطاع الزراعي :

ينتج القطاع الصناعي العديد من السلع المصنعة التي تمثل مستلزمات الأنتاج في الزراعة ، مثل الأسمدة الكيمياوية والمبيدات التي تساعد على زيادة الأنتاج الزراعي والأنتاجية ، كما ينتج القطاع الصناعي المكائن والآلات الزراعية والتي يستخدمها القطاع الزراعي في تطوير وتوسيع انتاجه ، ولهذا فأن توسع وتطور الصناعة في أي بلد من شأنه أن يعمل على تطوير الزراعة ودفع عملية التنمية الأقتصادية الى الأمام .

٣- تعزيز الروابط مع الزراعة ومع القطاعات الأقتصادية الأخرى :

ان الصناعة توفر العديد من السلع المصنعة كمستلزمات انتاج للزراعة ، وفي الوقت نفسه فأنها تستخدم المحاصيل الزراعية كمواد خام ، لذا فأن تطور الصناعة يعمل على تعزيز الروابط بينها وبين القطاع الزراعي لما في ذلك من منفعة مشتركة للقطاعين معآ ، وللأقتصاد الوطني ككل . وهناك روابط أيضآ بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى ، اذ يجهز القطاع الصناعي العديد من السلع المصنعة الى القطاعات الأقتصادية الأخرى ، مثل قطاع النقل وقطاع انتاج الطاقة وقطاع الأسكان وغيرها ، وبذلك فأن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز الروابط الأمامية والخلفية مع الزراعة ومع بقية القطاعات الأقتصادية الأخرى ، ولهذا فأن زيادة الأنتاجية والنمو في الصناعة تنتقل آثارهما الى القطاعات الأقتصادية الأخرى وبالتالي الى الناتج المحلي .

٤- يساهم القطاع الصناعي في تعزيز الصادرات وتنميتها :

ان القطاع الصناعي ينتج مختلف السلع المصنعة منها ما هو للسوق الداخلي ومنها ما هو للتصدير ، وحتى السلع المنتجة للسوق الداخلي فأن الفائض منها عن الحاجة المحلية يمكن أن

يوجه للتصدير ، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، ويوفر العملات الأجنبية للأستفادة منها في توفير مختلف أنواع السلع التي يحتاجها الأقتصاد الوطني .

٥- تساهم الصناعة في توفير فرص العمل واكساب المهارات :

نظراً لحاجة القطاع الصناعي المتنامية الى القوى العاملة فأن التوسع في هذا القطاع من شأنه أن يوفر فرص عمل للعاطلين عن العمل جزئياً أو كلياً في القطاع الزراعي ، لذلك فأن القطاع الصناعي يساهم في خلق وزيادة دخول العاملين ، وبما أن انتاجية العامل في الزراعة منخفضة بالمقارنة مع مستوى انتاجية العامل في الصناعة ، فأن التوسع في القطاع الصناعي يساهم في زيادة مستوى انتاجية العمل ويساهم في زيادة معدلات النمو في الناتج القومي ، كما يساهم القطاع الصناعي في تكوين المهارات وتدريب العمال واكسابهم الخبرة التي تساعد على زيادة مستوى انتاجية العمل سواء في الصناعة أو في القطاعات الأقتصادية الأخرى ، كما أن تطور الصناعة من شأنه أن يعزز ويرفع مستوى التكنولوجيا في البلد ، لاسيما وأن قطاع الصناعة يتميز عن بقية القطاعات الأخرى في اعتماده على العلم والتكنولوجيا .

٦- يساهم القطاع الصناعي في تحقيق الأستقرار الأقتصادي :

اذ يساعد القطاع الصناعي في تقليل الأعتماد على تصدير المواد والسلع الأولية والتي تخضع الى التقلبات في عوائد صادراتها ، وزيادة الأهمية النسبية للصادرات من السلع المصنعة ، كما أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار المواد والسلع الأولية ، الأمر الذي ينعكس على الناتج المحلي الحقيقي وعلى ميزان المدفوعات وعلى نسب التبادل التجاري ، وعليه فأن تطور الصناعة يعمل على تجنب التقلبات وآثارها السلبية على الأقتصاد .

٧- يساهم القطاع الصناعي في معالجة الأختلالات الهيكلية في الأقتصاد الوطني :

ان تطور القطاع الصناعي يعمل على تنويع وتوسيع الأنتاج والدخل في الأقتصاد الوطني ، وهذا يساهم في احداث التغيرات الهيكلية المرغوبة في الأقتصاد والقضاء على التشوهات في الهيكل الأقتصادي الذي تعاني منه معظم الأقتصادات النامية ، وأن جوهر التنمية يكمن في التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية النمو في الناتج المحلي الأجمالي وتقرب الأقتصاد الوطني من الأقتصادات المتقدمة .

٨- يساهم القطاع الصناعي في عملية التحديث والتحولات :

ان التطور الصناعي والتكنولوجي في البلد يساهم في احداث التحولات في جميع نواحي الحياة الأجتماعية والثقافية والنفسية ويرفع من مستوى المعيشة ، كما أنه يعمل على تحقيق التحديث المطلوب والذي يعد ضمن مستلزمات التنمية الأقتصادية ومصاحباً لها ، لذلك لا يمكن تحقيق التحديث والتحولات التي ترافق عملية التنمية دون توسيع وتطوير القطاع الصناعي الذي يعد حجر الزاوية في هذه العملية .

ثانياً : السلبيات التي رافقت عملية التصنيع في البلدان النامية :

١- لم تحقق سياسة التصنيع التي أتبعت في العديد من البلدان النامية ، الزيادات التي كانت متوقعة في الدخول ، وبالتالي لم تحقق المنافع المرجوة من عملية التصنيع .

٢- ان عملية التصنيع التي أتبعت ، لم تفلح في التقليل من التفاوت في الدخول والثروات فيما بين الأفراد أو المناطق الجغرافية داخل البلدان النامية .
٣- لم تنجح تجربة العديد من البلدان النامية التي طبقت التصنيع ، في القضاء على البطالة المتزايدة أو التخفيف منها .

٤- أهمل التصنيع في بعض الحالات دور الزراعة وركزعلى التصنيع فقط ، الأمر الذي ساهم في تحقيق الركود في القطاع الزراعي والذي انعكس في نهاية الأمر على فشل التصنيع في تحقيق أهدافه التنموية ، ويعود ذلك الى القصور والأخطاء في تطبيق السياسات الصناعية وليس الى طبيعة التصنيع ذاته .

٥- ان تجارب بعض البلدان النامية في مجال التصنيع لم يرافقها نظام تعليمي متطور واستثمارات في رأس المال البشري ، مما انعكس سلباً على أداء الصناعة ، ولم يخلق نظاماً تعليمياً يتلاءم مع حاجات التنمية .

٦- أدت البيروقراطية الحكومية وانتشار الفساد الأداري والمحسوبية الى قصور في تطبيق السياسات والأجراءات الصناعية ، ، مما انعكس على الأنجاز الصناعي وعلى فشل التصنيع في تحقيق أهدافه المطلوبة .

ثالثآ : استراتيجية الربط بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية :

يلبي القطاع الصناعي حاجات القطاع الزراعي من مستلزمات الأنتاج المختلفة ، وكذلك يمثل سوقآ لأستيعاب منتجات الزراعة ، كما أن القطاع الزراعي يوفر الغذاء ومستلزمات الأنتاج للصناعة ، لذلك فأن كل قطاع منهما يخدم الآخر ولا يستغني عنه ، لذلك فأن أي تطور في القطاع الزراعي لابد أن يصحبه تطور مماثل في القطاع الصناعي والعكس صحيح ، فالتنمية الأقتصادية تحتاج الى تطور الأثنين معآ ، لأن تطور الصناعة دون تطور الزراعة سوف يؤدي بالصناعة الى أن تصطدم بعقبات ، كما أن تطوير الزراعة دون تطوير الصناعة لا يخدم عملية التطور في الزراعة ، لهذا فأن العلاقات المتشابكة والوثيقة الصلة فيما بين القطاعين تستدعي اتباع استراتيجية الربط بينهما ، لتأمين نجاح القطاعين معآ وتحقيق التنمية الأقتصادية ، وبالتالي لا يوجد أي مبرر للتركيز على أحد القطاعين واهمال الأخر . ولهذا فأن القطاعين مكملان لبعضهما ، وان توسيع الصناعة يعتمد الى حد كبير على التحسينات في الأنتاجية الزراعية ، وبالمثل فأن التحسينات في الأنتاجية الزراعية تعتمد على التجهيزات اللازمة من مستلزمات الأنتاج الصناعي ، بما فيها توفير سلع الأستهلاك المصنعة التي تمثل الحوافز للمزارعين لزيادة الأنتاج ، كما أن التأكيد على الربط بين الأثنين هو موقف حديث نسبياً وهو يمثل تحولآ من التركيز على التصنيع فقط الذي تمارسه العديد من البلدان النامية ، وفي الوقت نفسه فأن ذلك يمثل رد فعل ضد الفكرة التقليدية الخاصة بالتكلفة النسبية والتي اذا ما أتبعت فأنها تفرض على البلدان النامية التخصص في انتاج السلع الأولية ، وبالتالي تواجه نمط من التجارة في غير صالحها .